

مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات

* ط. عمارة بختي - طالبة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3

ملخص :

تعتبر البنوك الإسلامية جزء من النظام المصرفي و بذلك يوكل اليها مهمة المساهمة في تنمية و تطوير الاقتصاد ، الا انها لها فلسفة عمل قائمة على احكام الشريعة الإسلامية تميزها عن غيرها من المؤسسات المصرفية مما جعلها أمام تحديات كثيرة من بينها كيفية توظيف الأموال و حشد المدخرات بعيدا عن آليات الفائدة في ظل تسارع تطورات البيئة المالية العالمية ، فكانت الصكوك كواحدة أهم و احدث الأدوات المالية قائمة على فكرة المشاركة في تمويل المشاريع او عمليات الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لأحكام لشريعة الإسلامية و بذلك استطاعت البنوك الإسلامية من خلال هذه الأداة (التصكيك) اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق العالمية تضمن لها تمويل المشاريع المتنوعة خصوصا الكبرى منها و مواكبة التطورات في عالم المال من جهة و من جهة أخرى إثبات وجودها كبديل حقيقي عن البنوك التقليدية ، و تهدف هذه الورقة البحثية للإجابة على إشكالية هل تساهم الصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية الإماراتية في تنمية الاقتصاد ؟ و للإجابة على هذه الإشكالية سنسلط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصكوك الإسلامية وكذا البنوك الإسلامية ثم نتحدث عن تجربة التصكيك في البنوك الإسلامية لدولة الإمارات العربية المتحدة و دورها في التنمية الاقتصادية لاستنباط اهم ما يميز هذه التجربة

الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية ، الصكوك ، التصكيك، النظام المصرفي .

ABSTRACT:

Islamic banks are part of the banking system and are assigned the task of contributing to the development and development of the economy. However, they have a business philosophy based on the provisions of the Islamic Sharia, which distinguish them from other banking institutions, which has faced many challenges, including how to invest money and mobilize savings away from Interest Mechanisms In light of the rapid development of the global financial environment, sukuk was one of the most important and latest financial instruments based on the idea of participating in the financing of projects or investment operations medium or long term in accordance with Islamic Sharia. (Sukuk) to gain a competitive advantage in the global markets to ensure the financing of diversified projects, especially the largest ones and to keep abreast of developments in the world of money on the one hand and to prove their existence as a real alternative to conventional banks. This paper aims to answer the question whether Sukuk Issued by UAE Islamic banks in the development of the economy? To answer this problem we will highlight the basic concepts associated with Islamic instruments as well as Islamic banks and then talk about the experience of questioning the Islamic banks of the United Arab Emirates and its role in economic development to develop the most important characteristic of this experience.

Keywords : Islamic Banks , Sukuk, Banking System.

* amaria18net@yahoo.fr

مقدمة:

لعبت البنوك الإسلامية لدولة الإمارات العربية المتحدة دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال كفاءتها و تميزها في المجال المصرفي الإسلامي من خلال قيامها بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية باستخدام مختلف الصيغ التمويل على رأسها الصكوك الإسلامية ما جعلها منافسا قويا لباقي المؤسسات المالية في مجال التمويل ، فقد استطاعت تنويع بين مختلف الصيغ من بينها الصكوك الإسلامية مع التركيز على المدى المتوسط و طويل الأجل و ذلك لما تتمتع به من كفاءة في العمل المصرفي الإسلامي ، الأمر الذي منح دولة الإمارات التميز في هذا المجال ما دفعها إلى إطلاق العديد من المبادرات أهمها مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي سنة 2013 و ذلك لثقتها بكفاءة جهازها المصرفي الإسلامي قدرته على تنفيذ هذه المبادرات بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة السوق المالي .

مشكلة البحث : هل تساهم الصكوك التي تصدرها البنوك الإسلامية الإماراتية في تنمية الاقتصاد ؟
فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية الإماراتية تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الصكوك الإسلامية التي تصدرها البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع في مختلف القطاعات خاصة المشاريع الكبرى و التي تتطلب تمويلا كبيرا و بذلك تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفاهيم مرتبطة بالتصكيك آلياته و ضوابطه إضافة إلى مفهوم الصكوك و أنواعها هذا إلى جانب الوقوف على دور الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية في تنمية اقتصاد دولة الإمارات ..

محاور البحث : للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا : الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

ثانيا : المصارف الإسلامية في الإمارات و أهم مؤشرات أدائها .

ثالثا : دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الإمارات من خلال الصكوك الإسلامية .

أولا : الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

في هذا الباب سنتطرق الى مفهوم الصكوك إلى جانب الإلية التي يتم من خلالها إصدار الصكوك و المتمثلة في التصكيك ، إذ يلاحظ أن كلمة التصكيك والتوريق والتسنيذ تستعمل كمفردات لمسمى واحد، أي تشير إلى نفس المعنى، إلا أن مصطلح الصكوك قد انصب في عقول الجمهور على خصوص الاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة الغراء. وأما التوريق أو التسنيذ فلا يشتهر استعمالهما عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لارتباطهما بالاستثمار التقليدي¹ ففكرة التصكيك نشأت وطرأت على

ساحة العالم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري بإصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري. فهو منذ أول ظهوره قام على فكرة بيع القروض والديون وتداولها. فالهدف الأساسي من التصكيك هو ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضمائنها²، إلا أن الضوابط التي وضعها أهل الاختصاص في مجال الاقتصاد الإسلامي تجعل مفهوم التصكيك يختلف عن التوريق من حيث المفهوم وآلية التطبيق، وعليه سنقدم أهم التعريفات الخاصة بالتصكيك، ثم نتطرق إلى عرض آلية تطبيقه في المصارف الإسلامية.

1. مفهوم الصكوك الإسلامية

1.1.1. التعريف اللغوي: الصكوك جمع صك، والصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة، حتى كأن أحدهما يضرب الآخر. من ذلك قولهم: صككت الشيء صكا. وصك الباب: أغلقه بعنف وشدة، ويقال بعير مصكك، إذا كان اللحم قد صك فيه صكا. ورجل مصك: شديد، ويقال ذلك في الخيل والحمر وغيرها.³

2.1. اصطلاحاً: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعايير الشرعية الصادرة عنها صكوك الاستثمار بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجلها"⁴

3.1. أنواع الصكوك: اختلفت تصنيفات الصكوك باختلاف معيار التصنيف، فحسب أجالها تنقسم إلى قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل و حسب الجهة المصدرة إلى صكوك حكومية، صكوك الشركات، صكوك البنوك، غير أننا سنركز على التصنيف الذي يقسم الصكوك إلى الصكوك القابلة للتداول و غير قابلة للتداول كمايلي:

1.3.1. صكوك قابلة للتداول: وهي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها⁵، و تنقسم إلى:

1.3.1.1. صكوك المضاربة: وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر)، ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال⁶، و تتوافر في صكوك المضاربة الإيجاب والقبول، و معلومية رأس المال و نسبة الربح⁷

1.3.1.2. صكوك الإجارة: تعرف على أنها عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاءاً متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً مماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية⁸، هذه الصكوك تباع للجمهور و هي تمثل مستندات

ملكية في عقارات او الات او تجهيزات او اية سلعة معمرة أخرى يمكن أن تباع منفعتها⁹ صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية¹⁰

3.1.1.3.1 **صكوك المشاركة**: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكًا لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.¹¹

2.3.2.3.2 **صكوك غير قابلة للتداول**: وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين،¹² وتنقسم الى:

1.2.3.1 **صكوك السلم**: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تطرح بجمع مبلغ لتسليمه الى مورد لشراء سلعة منه ، تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا الى حين استلام السلع و بيعها و هذا النوع لا يجوز تداوله لانه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من جهة ولأنها تمثل دينا و الديون لا يجوز تداولها¹³ ، و قد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم 17 صكوك السلم بأنها: "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

2.2.3.1 **صكوك الإستصناع**: وهي تشكل رأس مال الإستصناع سلع ثم تكون هذه السلع المستنعة دينا في ذمة البائع لصالح المستصنع وهو حملة الصكوك، كما يمكن اعتبارها شهادات أو وثائق أو عقود يتم إصدارها باسم المكتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه في شركة معينة وفقا لقواعد وشروط معينة، وهي تمثل بذلك حصصا شائعة في شركات متخصصة لممارسة نشاط الصناعة حيث تقوم الجهات المصدرة لصكوك الإستصناع بتكوين شركات ذات قدرة وخبرة في تصنيع السلع بمختلف أنواعها من الصناعات.¹⁴

3.2.3.1 **صكوك المراجعة**: هي وثائق ذات قيمة متساوية تطرح لجمع مبلغ معين لتمويل عملية شراء سلعة ما و بيعها لعميل بتكلفة الشراء مضافا إليها ربح معين يتفق عليه الطرفان في عقد البيع.¹⁵

2. **مفهوم التصكيك**: هو عملية تقسيم ملكية أصول أو منافع أو كليهما إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار أوراق تعبر عن هذه الوحدات¹⁶ او هو عملية تقسيم ملكية الأعيان المؤجرة أو منافعها، أو موجودات المشروعات القائمة، أو رأس مال المضاربة والمشاركة أو الوكالة في الاستثمار، أو ثمن شراء بضاعة المراجعة أو السلم أو الأعيان المصنعة أو تكلفة تصنيعها، أو نفقات زراعة الأرض، أو تكاليف تحصيلها، إلى أجزاء يمثل كل منها صك أو سند أو ورقة مالية، وذلك بقصد عرض الصكوك التي تمثل هذه الأجزاء للبيع¹⁷.

أما مجمع الفقه الإسلامي فقد عرفه على انه إصدار أوراق مالية قابلة للتداول ، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا¹⁸.

بينما مجلس الخدمات المالية الإسلامية عرفه على انه إجراءات إصدار الصكوك و تتضمن الخطوات التالية :

● إنشاء موجودات : في التمويل التقليدي تكون عادة عبارة عن قروض او ذمم حقوق أخرى ، بينما في التمويل الإسلامي تكون عبارة عن موجودات قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها كالموجودات موضوع الإجارة .

● نقل ملكية الموجودات إلى كيان ذي غرض خاص يتصرف بصفة المصدر و ذلك بوضعها في شكل أوراق مالية (صكوك إصدارالأوراق المالية (صكوك) إلى المستثمرين¹⁹

2.2. دوافع عملية التصكيك : فتمثل دوافع عملية التصكيك التي تدفع المؤسسات المالية إلى إصدار الصكوك الاستثمارية في النقاط التالية:²⁰

- (1) إعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجلها المختلفة. وذلك لأن التصكيك يساعد على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول تتصف بالسيولة.
- (2) خفض تكلفة التمويل والمخاطر وذلك لأن التصكيك يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد ومن ثم توفير تمويل طويل أو منتصف الأجل. وبالتالي، يتسم بانخفاض درجة المخاطر نظرا لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول 21 وبالإضافة، أن عملية التصكيك تتطلب فصل محفظة التصكيك وما يلحقها من ضمانات عن غيرها من الأصول المملوكة للشركة منسئة الصكوك.
- (3) تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعروض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول الصكوك. والصكوك أيضا تمكن تمويل النشاطات الاقتصادية الضخمة ما لا تقدر عليه الجهات التمويلية بانفرادهم.
- (4) تحسين القدرة الائتمانية والهيكلة التمويلية للشركة منسئة الصكوك من حيث أن التوريق يتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن الشركة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.
- (5) المواءمة بين آجال التمويل أي مصادر واستخدامات الأموال، فعملية التصكيك تساعد الشركة في الحصول على السيولة اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل.
- (6) أما بالنسبة للمصارف التي بطبيعتها يوجد لديها محافظ حقوق مالية بمبالغ كبيرة متمثلة فيما تمحبه من قروض وتسهيلات ائتمانية، فعملية التصكيك تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لها وهي:
 - تحسين معدل كفاية رأس المال .
 - تحسين المواءمة بين آجال الأصول والالتزامات
 - الحصول على التمويل اللازم لمنح قروض جديدة
 - تنويع أفضل لمخاطر الائتمان

- خفض تكلفة التمويل وتنوع مصادره
- توسيع نشاط أسواق المال

3.2. آلية التصكيك: تمر عملية التصكيك الإسلامي بعدة مراحل يتم من خلالها:²²

- تحديد حجم الأصول الاستثمارية أو الفرص الاستثمارية المطلوب تمويلها.
- تقدير التكلفة الاستثمارية لها.
- تحويلها إلى صكوك بالحجم والأجل والشروط المناسبة للتمويل الاستثماري المطلوب.
- توزيع هذه الصكوك إلى فئات وآجال وشروط إصدار تناسب فئات مستهدفة من المدخرين.
- وفي آخر مرحلة تطرح هذه الصكوك للاكتتاب.

4.2. ضوابط التصكيك: تتمثل ضوابط التصكيك الذي تطبقه المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:²³

- أن تكون نوعية الأصول المصككة من الأصول المباحة شرعا صالحة للتصكيك بدون وقوع المحظورات الشرعية كالربا والغرر فلا يجوز مثلا توريق الديون المبنية على القروض الربوية لأنه توابع الربا وتوابع الشيء تأخذ حكمه.
- أن يكون بيع الأصول المراد تصكيكها مبنية على الديون في الذمم من المنشئ إلى شركة التوريق نقدا للابتعاد عن بيع الدين بالدين.
- أن تكون الخطوات وهيكل التصكيك مقبولة شرعا، مع استيفاء جميع الأركان والشروط للبيع والشراء سواء في مرحلة الإصدار للصكوك أو في تداولها في السوق الثانوي.
- عنصر الملكية للأصول حتى تصبح عملية البيع والشراء وتبرر الاستفادة من العوائد.
- مشروعية الضمان الواردة على العوائد، إذا كان فيه الضمان على العوائد.

ثانيا: المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة و أهم مؤشرات أدائها

قبل التطرق إلى المصارف الإسلامية في دولة الإمارات لابد من توضيح مفهوم المصارف الإسلامية و فلسفة عملها و أهم خصائصها :

1. مفهوم البنك الإسلامي : هو ذلك البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية و الاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح

او الخسارة²⁴

1.1. فلسفة عمل البنوك الإسلامية: تقوم فلسفة عمل البنوك الإسلامية على عدد من القواعد و الأسس من أهمها:²⁵

- منع التعامل بالفائدة أخذا أو اعطاءا .

- مبدأ الغنم بالغرم أي المشاركة في الربح و الخسارة .
- مبدأ النقود لا تلد نقود أي أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها و ان هذا الاستثمار يكون معرضاً للمخاطر ، وفي ضوء ذلك فان نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً او خسارة .
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة و مضاربة و المراجحة بيع السلم و غيرها من صيغ التمويل .
- توجيه المدخرات الى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

2.1. خصائص البنوك الإسلامية : من أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها مايلي: ²⁶

- استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً .
- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال .
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .
- تجميع الأموال المعطلة و دفعها الى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة الخالق عز وجل .
- تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها او بين الدول الإسلامية و دول العالم
- إحياء نظام الزكاة .
- المساهمة في إحياء و نشر فقه المعاملات .
- عدم إسهام هذه البنوك و تأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم .

2. المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة : ينسب الكثير من الباحثين الاقتصاديين الميلاد الحقيقي للبنوك الإسلامية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إنشائها لأول مصرف تجاري إسلامي متمثل في بنك دبي الإسلامي سنة 1975 م ، كما تبنت فكرة إصدار قانون خاص لتنظيم عمل البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما عرف بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 م الصادر بتاريخ 3 ربيع الثاني 1406 هـ الموافق ل 15 ديسمبر 1985 م و الذي أعطى تعريفا للمصرف الإسلامي و قنن علاقاته و أغراض إنشائه و نظم إدارته... الخ

وقد سعت دولة الإمارات إلى وضع الإستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتحويل دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي مرتكزة على ريادتها وتميزها عالمياً في سبع مجالات محددة هي : التمويل الإسلامي ، وصناعة الأغذية الحلال ، والسياحة العائلية ، والاقتصاد الرقمي الإسلامي ، والفنون والتصاميم الإسلامية ، ومركز الاقتصاد الإسلامي لمعايير إصدار الشهادات ، والمركز الدولي للمعلومات ،

ومستندا سموه على ريادتها وأسبقيتها في إنشاء أول مصرف إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي ، مع وجود أول سوق مالي إسلامي بها عزز من ثقافتها الإسلامية والدينية المتسامحة والمنفتحة على الثقافات بما يتماشى مع ما يمتاز به الاقتصاد الإسلامي من مبادئ نبيلة متكاملة وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني ، وما تتمتع به من اقتصاد حر مرن قادر على استيعاب المتغيرات وفتح آفاق جديدة ورحبة وما تمتلكه من بنية تحتية وتقنية و لوجستية تؤهلها لأن تستوعب قطاع الاقتصاد الإسلامي الذي صار يستحوذ على أهمية عالمية متزايدة ، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية بحسب " المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي " الصادر عام 2015 ، والذي يشمل 73 دولة ²⁷

و ينشط ضمن القطاع المصرفي في دولة الإمارات المتحدة حوالي 23 بنك محلي من ضمنها 8 بنوك ذات طابع إسلامي في مقابل 26 بنك أجنبي خلال سنة 2016 و ذلك حسب ما ورد في تقرير السنوي للبنك المركزي الإماراتي سنة 2016 و فيما يلي قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات المتحدة :

الجدول رقم (01) : قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في السوق المصرفية الإماراتية

الرقم	اسم البنك	سنة الانشاء	ملاحظة
1	بنك دبي الإسلامي	1975	
2	بنك الإمارات الإسلامي	2004	
3	بنك الشارقة الإسلامي	2002	تم إنشاؤه سنة 1975 كبنك تقليدي و تم تحويله إلى بنك إسلامي سنة 2002
4	بنك ابو ظبي الإسلامي	1997	
5	بنك نور	2008	
6	مصرف عجمان	2008	
7	مصرف الهلال	2008	
8	مصرف المشرق الإسلامي	/	بنك تابع مجموعة المشرق التي تأسست سنة 1967

المصدر: إعداد الباحثة

3. أهم مؤشرات أداء المصارف في الإمارات العربية المتحدة : تحتل غالبية البنوك الإسلامية الإماراتية مراكز متقدمة ضمن قائمة البنوك الإسلامية في العالم من حيث حجم الأصول ، كما نالت العديد من الجوائز التقديرية ، على الصعيدين المحلي والعالمي والذي يدل على الأداء المتميز الذي ينتهجه المصرف في مسيرته التنموية في القطاع المصرفي مثل : بنك الإمارات الإسلامي الذي حصل على جائزة "أفضل مصرف إسلامي في الإمارات العربية المتحدة" من جوائز "وورلد فاينانس للعام 2015" وجائزة "يوروموني" للابتكار

في قطاع التمويل الإسلامي لعام 2015. كما حصل المصرف في العام 2015 على جوائز عديدة من مجلة "إسلاميك بيزنس آند فاينانس"، وهي جائزة "أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة"، و"أفضل بنك تجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة"، و"أفضل إدارة للثروات في الشرق الأوسط". وخلال عام 2016، حاز "الإمارات الإسلامي" على العديد من الجوائز ضمن قطاع الخدمات المصرفية، ومنها "جوائز الابتكار في الخدمات المالية الإسلامية والتي نظمتها مجلة "جلوبال فاينانس" لعام 2016" عن بوابة "الإمارات الإسلامي EI Trade"، أول منصة من نوعها في العالم لمعاملات التمويل وسلسلة التوريد المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وجائزة "البنك الأسرع نمواً في الإمارات" ضمن "جوائز بانكر ميدل إيست 2016".²⁸

أما مصرف عجمان فقد حصل سنة 2012 على : جائزة أفضل اتفاقية تمويل مشترك في العام من مجلة أخبار التمويل الإسلامي (IFN) و المركز الثاني بين أفضل عشرة مصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة في جودة مراكز الاتصال من قبل شركة إيثوس للاستشارات و جائزة أفضل برنامج ولاء للعملاء من مجلة ذا بانكر ميدل إيست و جائزة أفضل موقع إلكتروني في مسابقة أفضل موقع إلكتروني في دولة الإمارات و جائزة أفضل مصرف إسلامي من قبل هيئة جوائز الإنجازات العربية جائزة المصرف الأسرع نمواً في دولة الإمارات من قبل مجلة ذا بانكر ميدل إيست²⁹

إما بنك الشارقة الإسلامي فقد فاز يحصل على أفضل هيكل للموقع الإلكتروني سنة 2012 و حصل على جائزة القرن الدولية للجودة و جائزة مبتكر الامتثال في المصارف الإسلامية سنة 2011³⁰

أما بنك دبي الإسلامي فسجله حافل بالجوائز نذكر منها : جائزة محمد بن راشد آل مكتوم لابتكار الأعمال - دار الشريعة، أفضل مؤسسة لإصدار الصكوك ، أفضل صفقة شركات للعام لسنة 2017 و جوائز بانكر ميدل إيست للمنتجات لعام 2017 كأفضل تمويل للسيارات³¹

1.3. حجم الأصول المصرفية الإسلامية : شهد حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الإمارات تزايداً مستمراً خلال الفترة الدراسة ، حيث سجلت 366 مليار درهم خلال سنة 2013 لتصل الى 506 مليار درهم خلال سنة 2016 ، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : يوضح حجم الأصول المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات خلال الفترة (2016-2013)

الوحدة : مليار درهم

السنوات	2013	2014	2015	2016
الأصول المصرفية الإسلامية	366	405	464	506
نسبة إجمالي أصول المصرفية (%)	17.4	17.4	18.7	14.1

المصدر : اعتمادا على تقارير السنوية لبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

يلاحظ ان نسبة الأصول المصرفية الإسلامية مقارنة بإجمالي الأصول المصرفية في دولة الإمارات عرفت استقرار نوعا ما خلال الفترة 2013 – 2015 بمتوسط 17.83 % في حين سجلت انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2016 حيث سجلت نسبة 14.1 %

و تجدر الإشارة ان هذا الحجم من الأصول المصرفية الإسلامية جعل دولة الإمارات العربية تحتل المرتبة الثالثة عالميا بنسبة 15.4 % سنة 2014 بعد السعودية ب 33 % و ماليزيا ب 15.5 %³²

2.3 حجم التمويل الإسلامي : شهد حجم التمويل الإسلامي في دولة الإمارات ارتفاعا مستمرا موزعا على مختلف الصيغ التمويل الإسلامي من مشاركة و مضاربة و سلم و استصناع ... الخ حيث قدر سنة 2013 ب 218 مليار درهم ليصل الى 335 مليار درهم سنة 2016 ، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : يوضح حجم التمويل الإسلامي في دولة الإمارات خلال الفترة (2016-2013)

الوحدة : مليار درهم

السنوات	2013	2014	2015	2016
التمويل الإسلامي	218	266	306	335
نسبة الائتمان المحلي (%)	18.1	22.2	20.6	21.3

المصدر : اعتمادا على تقارير السنوية لبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

و يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل الإجمالي للاقتصاد الإماراتي عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 مما يعكس توسع البنوك الإسلامية في تغطية حاجة الاقتصاد الإماراتي إلى السيولة .

وقد أشار البنك المركزي الإماراتي في تقريره السنوي لسنة 2016 إن البنوك الإسلامية قد استمرت في سيطرة على نمو ودائع القطاع الخاص في عام 2016 ، مثلما كان عليه الحال في عام 2015 ، في ظل تزايد الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة للشركات و الأفراد مما يعكس ثقة التي تحظى بها البنوك الإسلامية الإماراتية لدى القطاع الخاص و ذلك بفضل تمتعها بكفاءة مصرفية عالية بما يتوافق مع عقيدتهم

ثالثاً : دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الإمارات من خلال الصكوك الإسلامية: لقد كانت سنتي 2012 و 2013 سنوات قياسية في إصدار الصكوك العالمية، بينما تباطأ سوق الصكوك في عام 2014 بما يزيد قليلاً عن 30 مليار دولار أمريكي. وشهد عام 2015 انخفاضاً كبيراً في الإصدار حيث لم يصدر سوى ما قيمته 60.6 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض ضخم بنسبة 43٪ مقارنة بعام 2014. ومع ذلك، يعزى جزء كبير من هذا الانخفاض إلى قرار سياسة البنك المركزي الماليزي بوقف إصدار صكوك استثمارية قصيرة الأجل من جهة و من جهة أخرى إلى انخفاض أسعار النفط فغالبيتها الدول المسيطرة على سوق الإصدار من الدول النفطية ، على الرغم من أن هناك انخفاض في سوق الصكوك قصيرة الأجل بسبب قرار البنك المركزي الماليزي. إلا أن دخول جهات إصدار أخرى مثل شركات إنتاج الطاقة وكيانات تمويل المشاريع والشركات وشبه السيادية ودخول العديد من الشركات الجديدة وإعادة إصدارها للصكوك قصيرة الأجل حافظ نوعاً ما على نشاط سوق الصكوك.

على الرغم من أن الصكوك الماليزية قصيرة الأجل مقومة بالعملة المحلية (رينجيت) على شهدت انخفاضاً كبيراً. ومع ذلك، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الإصدارات المالية السيادية وشبه السيادية الماليزية العالمية لأكثر من سنة واحدة قد زادت بالفعل من 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 14.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وفيما يتعلق بإصدارات قطاع الشركات الماليزية كانت هناك 238 إصداراً من الشركات بقيمة 11.57 دولار أمريكي في عام 2015 مقابل 211 إصداراً بقيمة 9.96 دولار أمريكي في عام 2014، الجدول الموالي يوضح تطور إجمالي إصدار الصكوك في العالم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 :

الجدول رقم (03) : يوضح إجمالي إصدار الصكوك في العالم خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
صكوك محلية	49,027	84,490	117,331	112,565	80,570	39,813	618,275
صكوك دولية	4,098	9,084	20,169	23,305	26,390	20,880	148,824
مجموع	51,115	93,573	137,499	135,870	106,960	60,693	767,099

المصدر: تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية الصكوك 2016 ص 05-07

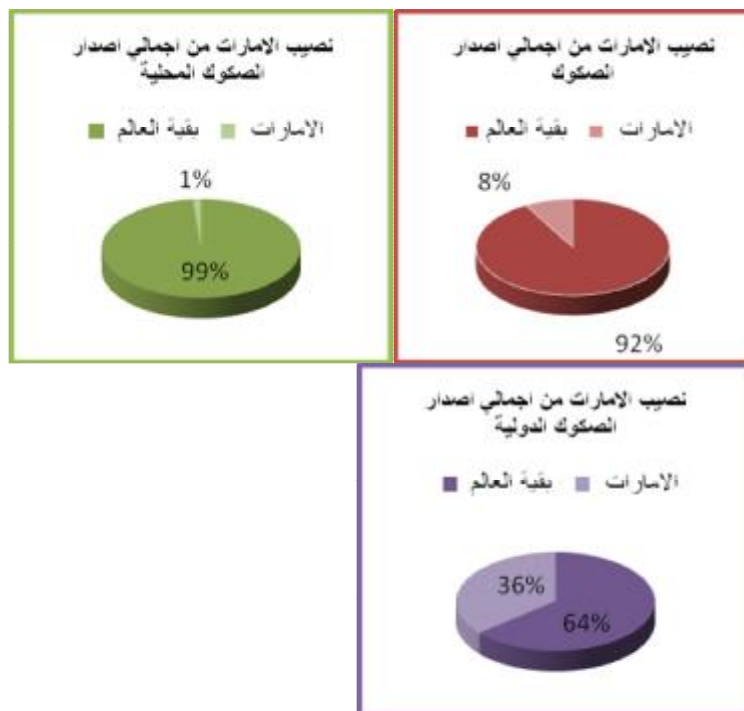
أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أصدرت ما يقارب 62 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015 كان النصيب الأكبر منها للصكوك ذات الطابع الدولي بما يقارب 53 مليار دولار أمريكي بنسبة 36.33 % من إجمالي الصكوك الدولية المصدرة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015 بينما شهد إصدار الصكوك المحلية مساهمة ضئيلة قدرت ب 1.33 % من إجمالي إصدار الصكوك المحلية ، كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04) : يوضح إجمالي إصدار الصكوك دولة الإمارات مقارنة ببقية العالم خلال الفترة (2015- 2010)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

الصكوك الدولية	الصكوك المحلية	اجمالي الصكوك	
148,824	618,275	767,099	بقية العالم
53.819	8.251	62.070	الإمارات
36.16	1.33	8.09	نسب الإمارات مقارنة بالعالم (%)

المصدر : تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية الصكوك 2016



المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على

و في الجدول الموالي و الذي يبين طبيعة الصكوك و بنيتها و سنة إصدارها إلى جانب الجهات المصدرة لها خلال الفترة 2012 إلى غاية 2015 كمايلي :

الجدول رقم (04) : قائمة مصدري الصكوك الإسلامية دولة الإمارات خلال الفترة (2012 - 2015)

الإصدار	المصدر	دولي / محلي	قيمة (م.د.أ)	المدة	طبيعة	بنية الصكوك
2015	حكومة رأس الخيمة	دولي	1.000	10	سيادي	إجارة
2014	حكومة الشارقة	دولي	750	10	سيادي	إجارة
2015	Majid Al Futtaim	دولي	500	10	خاص	الوكالة

2015	بنك دبي الإسلامي	دولي	750	5	خاص	الوكالة
2015	بنك نور	دولي	500	5	خاص	الوكالة
2015	امارات للطيران	دولي	913	10	خاص	إجارة
2015	بنك الشارقة الإسلامي	دولي	500	5	خاص	إجارة
2015	بنك دبي الإسلامي	دولي	1.000	دائمة	خاص	مضاربة
2014	دبي للطيران	دولي	500	5	خاص	إجارة
2014	DIFC للاستثمارات	دولي	700	10	خاص	الوكالة
2014	إعمار مول	دولي	750	10	خاص	الوكالة
2014	بنك الهلال	دولي	500	دائمة	خاص	مضاربة
2014	حكومة دبي	دولي	750	15	سيادي	إجارة
2014	Emaar Malls Group	دولي	750	10	خاص	الوكالة
2014	Damac Properties	دولي	650	10	خاص	إجارة
2014	دبي للاستثمار	دولي	300	5	سيادي	الوكالة
2013	بنك الشارقة الإسلامي	دولي	500	5	خاص	الوكالة
2013	بنك دبي الإسلامي	دولي	1.000	6	خاص	مضاربة
2013	الإمارات للطيران	دولي	1.000	10	شبه سيادي	وكالة
2013	هيئة الكهرباء و المياه دبي	دولي	1.000	5	سيادي	اجارة
2013	حكومة دبي	دولي	750	10	سيادي	اجارة
2013	رأس الخيمة	دولي	500	5	سيادي	اجارة
2013	الدار العقارية	دولي	750	5	سيادي	اجارة
2013	GEMS Education	دولي	200	دائمة	خاص	مضاربة
2013	Dana gas	دولي	850	30	خاص	مضاربة
2012	حكومة دبي	دولي	1.250	8	سيادي	اجارة
2012	بنك ابو ظبي الوطني	دولي	163	15	خاص	مضاربة
2012	بنك ابو ظبي الإسلامي	دولي	1.000	دائمة	خاص	مضاربة
2012	EmaarProperties	دولي	500	7	خاص	اجارة
2012	بنك الإمارات الإسلامي	دولي	1.000	6	خاص	مشاركة
2012	JebelAliFreeZone	دولي	650	7	خاص	وكالة
2012	دبي الإسلامي	دولي	500	5	خاص	اجارة
2012	أبو ظبي للطاقة	دولي	500	10	خاص	اجارة
2012	Majid Al FuttaimProperties	دولي	400	5	خاص	وكالة
2012	TamweelFunding	دولي	300	5	خاص	هجينة

اعتمادا على تقارير السوق المالية الإسلامية الدولية (2013-2014-2016)

نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت تصدر فقط صكوك ذات الطابع الدولي و ذلك لدعم تنفيذ مبادرتها التي أطلقتها سنة 2013 و المتمثلة في مبادرة" دبي مركز عالمي للصكوك" حيث بلغ إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في أسواق دبي منذ إطلاق المبادرة وحتى نهاية عام 2013 حوالي 5,4 مليار دولار أمريكي ، ومع تطور تدفق إدراجات الصكوك على سوق دبي المالي و ناسداك دبي ارتفعت القيمة الإسمية الإجمالية للصكوك المدرجة إلى 36.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015 ، ما يجعل دبي في المرتبة الأولى عالمياً في إدراج الصكوك الإسلامية .³³

كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فقد حققت نمواً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 2.2% لتصل إلى ما يقرب من 9 مليارات دولار، مقارنة مع 8.8 مليار دولار في العام 2015، وفقاً للتقرير الدولي الذي صنف دولة الإمارات في المرتبة الـ 12 عالمياً بين قائمة الاقتصاديات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من 2017 حتى 2019 ، حيث حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعد تركيا في قائمة الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا خلال العام 2016، بعد أن استحوذت على 32.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة. 34

وهناك العديد من المؤسسات المالية التي تتولى عملية إصدار الصكوك ، إلا أن البنوك الإسلامية في دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى في إصدار الصكوك متوسطة الأجل بنسبة 52% خلال الفترة 2012-2015 بينما تتقاسم حجم الإصدار الصكوك طويلة الأجل بنسب تكاد تكون متساوية مع باقي المؤسسات الأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (05) : إصدار الصكوك في الإمارات العربية المتحدة حسب المؤسسات المالية خلال الفترة (2012-2015)

اكتر من 5 سنوات	5 سنوات و اقل	
34 %	52 %	البنوك الإسلامية
35 %	40 %	المؤسسات الأخرى
31 %	8 %	الحكومة

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير السوق المالية الإسلامية الدولية (2016-2014-2013)

و تجدر الإشارة إلى ان بنك دبي الإسلامياً أعلن في شهر فبراير 2017 عن نجاحه بتسعير أكبر إصدار لصكوك ممتازة غير مضمونة على مستوى العالم بقيمة مليار دولار أمريكي³⁵ وقد استخدمت البنوك الإسلامية الإماراتية في إصدار صكوك بمختلف الصيغ كما هو موضح في الجدول الموالي و الذي يبين إصدارات مختلف البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015 مع تبين قيمتها و مدتها :

الجدول رقم (06) : قائمة إصدار الصكوك في البنوك الإسلامية لدولة الإمارات العربية المتحدة
حسب المؤسسات المالية خلال الفترة (2012-2015)

الاصدار	المصدر	دولي / محلي	قيمة (م.د.أ)	المدة	بنية الصكوك
2015	بنك دبي الإسلامي	دولي	750	5	الوكالة
2015	بنك نور	دولي	500	5	الوكالة
2015	بنك الشارقة الإسلامي	دولي	500	5	اجارة
2015	بنك دبي الإسلامي	دولي	1.000	دائمة	مضاربة
2014	بنك الهلال	دولي	500	دائمة	مضاربة
2013	بنك الشارقة الإسلامي	دولي	500	5	الوكالة
2013	بنك دبي الإسلامي	دولي	1.000	6	مضاربة
2012	بنك ابو ظبي الإسلامي	دولي	1.000	دائمة	مضاربة
2012	بنك الامارات الإسلامي	دولي	1.000	6	مشاركة
2012	دبي الإسلامي	دولي	500	5	اجارة

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير السوق المالية الإسلامية الدولية (2013-2014-2016)

ولان طبيعة صيغ التمويل المستخدمة في إصدار الصكوك تلعب دوراً هاماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويأتي في مقدمة تلك الصيغ الاستثمارية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المضاربة والمشاركة ، و قد اولت البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية لصيغة المضاربة خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 – 2015 كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : صيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة
خلال الفترة (2012-2015)

الصيغ	الوكالة	الاجارة	المشاركة	المضاربة
النسبة (%)	30	20	10	40

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير السوق المالية الإسلامية الدولية (2013-2014-2016)



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (07)

يتضح من خلال الرسم البياني ان البنوك الإسلامية في دولة الإمارات اعتمدت على صيغة المضاربة (40 %) و الوكالة (30%) ثم تلتها الاجارة (20 %) و المشاركة (10%) ، ما يمكنها من تنويع وزيادة مواردها من أجل التمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، وتوفير تمويل مستقر وحقيقي لها ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية للتقليل من الآثار التضخمية ، حيث يمنحها هذا التنوع القدرة على تقليل من مخاطرها ، و تجدر الإشارة إلى ان الصكوك المصدرة من قبل البنوك الإسلامية تنوعت بين المتوسطة و طويلة الأجل ما يعكس قدرة البنوك الإسلامية على تمويل المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى تمويل متوسط و طويل الأجل كالتصنيع و العقارات الخ .

الخلاصة :

من خلال هذه الورقة يمكن الوقوف على مجموعة من النقاط التي تجعل من تجربة تمويل البنوك الإسلامية الإماراتية عن طريق الصكوك تتمتع بمجموعة من الخصائص منها :

- البنوك الإسلامية الإماراتية تتمتع بحجم أصول كبير منحها دفعا كبيرا للمنافسة في السوق .
- البنوك الإسلامية الإماراتية تمارس عملا مصرفيا مواكب للتطورات في ظل احترام قواعد الشريعة الإسلامية كإصدارها للصكوك الإسلامية متوسطة و طويلة الأجل لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية .
- البنوك الإسلامية الإماراتية لها قانون خاص ينضم عملها .

- البنوك الإسلامية الإماراتية تتنوع تمويلاتها بمختلف الصيغ من مضاربة و مشاركة و إجارة و السلم و استصناع... الخ
- البنوك الإسلامية الإماراتية تنشط في بيئة مالية متطورة حيث تملك الإمارات أكبر سوق مالي في العالم لإدراج الصكوك .

كل هذا و غيرها من المميزات التي ساهمت في تنمية لاقتصاد الإمارات و أعطت دعم كبيراً للحكومة دولة الإمارات في تبني العديد من المبادرات في المجال التمويل الإسلامي جعل دولة الإمارات قبلة الاقتصاد الإسلامي ، و بذلك تعتبر تجربة البنوك الإسلامية الإماراتية في إصدار الصكوك لدعم التنمية الاقتصادية تجربة رائدة و يحتذى بها إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها على صكوك مقومة بالدولار الأمريكي و هذا ما يجعل الاقتصاد الإماراتي مرهون بتقلبات الدولار كما انه لوحظ ان الصكوك الإسلامية قد تم إصدارها من طرف البنوك التقليدية مما يفتح الباب أمام العديد من الإشكاليات .

الهوامش والمراجع

- ¹- زياد الدماغ : دور الصكوك الإسلامية في دعم الشركات المساهمة، بحث مقدم في مؤتمر علمي عن الاجتهاد والإفتاء في القرن الحادي والعشرين: تحديات وآفاق، كوالا لمبور، 2008م.
- ²- بدوي عبد المطلب: التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات المنعقد في دبي، سنة 2007م
- ³- أبي الحسن أحمد بن فارس سبئزكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1 ، 1994 ، ص 562.
- ⁴- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 17، المنامة، البحرين 2010 ، ص 238 .
- ⁵- رفيق شريك و خير الدين معطى الله : الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قلمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012 ص 238.
- ⁶- حسين حسين شحاتة ، عطية فياض : الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية - البورصة ، ط1 ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، القاهرة ، 2001 ، ص 72
- ⁷- سامر مظهر قنطقجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010 ، ص 322 .
- ⁸- سامر مظهر قنطقجي ، المرجع السابق : ص 360
- ⁹- صالح صالح : المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الميسرة ، الأردن ، 2011 ص 294
- ¹⁰- منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 9000 ، ص 37.
- ¹¹- حيدر يونس الموسوي ، "المصارف الإسلامية - أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية" ، دار اليازوري ، الأردن ، ط 1 ، 2011 ، ص 127
- ¹²- رفيق شريك و خير الدين معطى الله ، مرجع سابق ، 2012 ص 238.
- ¹³- زكريا سلامة شنطاوي : الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس الأردن 2009 ص 214

- 14 - صليحة عماري و اسيا سعدان : الصكوك الإسلامية _ تطوراتها و آليات إدارة مخاطرها ، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية : آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية يومي 8 و 9 ديسمبر 2013 ص 06
- 15 - حيدر يونس الموسوي : المصارف الإسلامية _ أداءها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية ، دار البازوري العلمية ، عمان الأردن ، 2011، ص 127
- 16 -Dualeh, Suleiman Abdi, "Islamic Securitization: Practical Aspects", a paper given at: **The World Conference on Islamic Banking**, The Noga Hilton, Geneva, 1998, p: 1.
- 17 - حسان حامد حسين: صكوك الاستثمار، هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة -البحرين، 2003 ، ص 4- 5
- 18 - مجمع الفقه الإسلامي :صكوك الإجارة ، القرار رقم 137/15(3) 14-19 محرم 1425 هـ الموافق 6-11 مارس 2004
- 19 -مجلس الخدمات المالية الإسلامية: متطلبات كفاية رأس المال للصكوك و التصكيك و الاستثمارات العقارية ، جانفي 2009 ص 04
- 20 -ماجدة أحمد إسماعيلشلي : تطوير أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات المنعقد في دبي، سنة 2007م
- 21 -مُجد إبراهيمنقاشي: عملية التصكيك ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، بحث مقدم فيالمؤتمر العالمي عن مقاصد الشريعة الإسلامية وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، كوالالمبور، 2006م ص 10.
- 22 - عبد الملك منصور : العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009 ، ص 30
- 23 -Suleiman Abdi Dualeh, "Islamic Securitization: Practical Aspects", Unpublished paper presented in World Conference on Islamic Banking, Geneva, 1998.p : 15.
- 24 -مُجد سليم وهبة و كامل كلاكش : المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع بيروت لبنان ط 1 ، 2011 ، ص 14.
- 25 -علي الجبوري ، " إدارة المصارف الإسلامية _ نظام مالي عادل _ " دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2016 ص 19-20.
- 26 -عبد الرزاق الهبتي : المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان الاردن ط 1 1998 ص 44.
- 27 - احمد ماجد : دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات ، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات يونيو 2016 ص 09.
- 28 - <http://www.zawya.com/uae/ar/story> تاريخ الولوج : 2017/06/01 .
- 29 - <http://www.ajmanbank.ae/site/ar/award-and-accolades.html> تاريخ الولوج : 2017/06/01 .
- 30 - <http://www.sib.ae/ar> تاريخ الولوج : 2017/06/01 .
- 31 - <http://www.dib.ae/ar/about-dib/awards> تاريخ الولوج : 2017/06/01 .
- 32 -حسب تقرير القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية لسنة 2016 لموقع EY
- 33 -أنظر الى : وزارة الاقتصاد الاماراتية : دراسة قطاع الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، يونيو 2016 .
- 34 - <http://www.zawya.com/uae/ar/story> تاريخ الولوج : 2017/06/01 .
- 35 - http://feeds.dfm.ae/documents/efsah/2017/Feb/08/1e9b4952-8363-4e23-88dd-4ab0cfe005c8/DIB_PR_A_08_02_2017.pdf تاريخ الولوج : 2017/06/01 .